المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 2272
الصفحـات : 26 المسلسل : 155

مساءلات مجلس الشورى

عبدالله الطويرقي*

الجمهور العام هنا لا يعرف أبدا عن استدعاءات مجلس الشورى لوزراء الحكومة وكبار التنفيذيين في الهيئات والأجهزة الرسمية من وقت لآخر وكلما ارتأى أكثر من عضو ضرورة حضور مسؤول ما لجلسة نقاش مفتوح مع أعضاء المجلس.. وجمهور النخبة هو الآخر في مؤسسات الدولة وبين كبار التنفيذيين لا يعرف بالضبط ما هو كنه ما يطلق عليه نيابيا استجواب أو إعلاميا استدعاء مسؤولي الدولة للحديث لأعضاء المجلس..ووسائل الإعلام هنا ليست بالاستثناء في هذا السياق فهي لا تفرق كثيرا عن عامة الناس والنخب في محدودية المعرفة بممارسة كهذه بالغة الأهمية في تشكيل الواقع الاجتماعي السياسي للبلد..وأقصى ما يمكن أن يحدثك صحفي أو إعلامي به في هذا الأمر لا يكاد يتجاوز بيانات الأمانة العامة التي تضخ لوسائل الإعلام على هامش جلسة المناقشة وبشكل مختزل وموجه ولا يجسّد فهما لطبيعة ممارسة كهذه بالغة الأهمية في صناعة القرار وأداء مؤسسات الدولة في السياسات العامة،ومؤكد يعطّل إسهام النظام الإعلامي في تطوير العمل النيابي المؤسسي إن جاز القول..والسؤال هنا،يأخذنا إلى مسألة الجدوى من بقاء ممارسة كهذه خلف الكواليس ووفقا لمعايير أمانة المجلس في الحجب والتمرير لأنشطة المجلس النيابية،وبشكل لا يستقطب اهتمام الشارع هنا ولا يسهم في تنمية رأي عام نابه تجاه السياسات العامة للبلد،ناهيك عن إعطاء الزخم الشعبي والمؤسسي لاستدعاءات المجلس وقيمتها العملية والمعنوية في أوساط كبار التنفيذيين في الدولة ومردودها على تطوير أداء أجهزة الحكومة وتنمية مناخ مؤسسي منتج في البلد..

ما يفهمه عامة الناس وتستوعبه وسائل الإعلام هنا في هذا الشأن كما أسلفت لا يتجاوز فكرة حضور مسؤول حكومي للمجلس يعرض أداء جهازه ويرد على تساؤلات أعضاء المجلس ومن ثم يصدر بيان عن أمانة المجلس بطبيعة ما جرى..ولئن كان مفهوما بل وطبيعيا أن يبقى المجلس الإعلام بعيدا عن حضور جلسات التداول والاستماع المغلقة أو الاستدعاءات ذات الطبيعة الحسّاسة مع مسؤولي الحكومة من وقت لآخر في سياق المساءلات النيابية لأعضاء الحكومة،إلا أنه من غير المفهوم ألا تحتفي استدعاءات المجلس وجلسات استماعه العادية لمسؤولي الحكومة بتغطية الصحافة الخبرية والتفسيرية التقفيية الرأي لها (قبل وخلال وبعد جلسة الاستدعاء) وبالشكل الذي يقدر ما يستقطب اهتمامات القطاعات الشعبية والنخبوية في المجتمع بالقدر نفسه يرفع من أسهم المساءلات في الأوساط الرسمية ويمنحها بعدا مؤسسيا بالغ الأهمية لدى قياديي وكبار التنفيذيين في القطاع العام.. ويحفّز في الوقت نفسه مشاركة الجمهور بتزويد المجلس مسبقا بالآراء والمقترحات والهموم والمشكلات ذات العلاقة بالجهة موضوع الاستدعاء،وبدرجة ترفع من مساهمة أعضاء مجلس الشورى في تحاورهم مع قيادي الجهة وبشكل منتج ومن واقع الناس، خاصة أن المجلس ليس لديه منهجية دراسات الحالة كإطار عام لمداورة جلسات الاستماع تلك..بطبيعة الحال،بقاء هذا الجانب الرقابي لمجلس الشورى في الخفاء أو بالأصح مغلترا ومحيّدا عن إسهامات النظام الإعلامي ونخب المجتمع أسهم من حيث يدري أو لا يدري المجلس في إضعاف حضوره والتقليل من قيمة ممارسة نيابية بالغة الأهمية كهذه في تصحيح ومتابعة أداء الأجهزة العامة،والتي لا تكاد تشعر من جانبها بحجم وأهمية هذا الأمر في نموها المؤسسي هي الأخرى لكونه سياسات عامة لا شأن للشارع ولا لوسائل الإعلام فيه لا من قريب أو بعيد..

السؤال الشاخص هنا يتمثّل في جدوى سياسة التحوّط المبالغ فيه من قبل أمانة المجلس على ممارسة رقابية كهذه الحاجة إليها ماسة جدا لتشيع ثقافة الشفافية والمحاسبة المؤسسية

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 2272
الصفحـات : 26 المسلسل : 155

على أداء أجهزة الدولة والقطاعات الخدمية التي تتوجّه للمواطن واحتياجاته الحياتية في مرحلة الإصلاح الشامل التي يقودها الملك عبدالله منذ توليه شؤون إدارة البلاد قبل أعوام..! وهل فعلا هناك وجاهة معيارية أو تشريعية تستند عليها أمانة مجلس الشورى في تعاطيها المقنّن والمفرط في الحذر مع جلسات المساءلة لمسؤولي الحكومة وتغطية وسائل الإعلام لها وإخضاعها لمعالجات الرأي والتحرّي الصحافي كأي مسألة من مسائل الشأن المحلي العام..؟!!بل لربما كان من المجدي التساؤل هنا عن المنافع مثلا التي تحققت جرّاء السياسة المحافظة للمجلس مع النظام الإعلامي المحلي على مدى عقد من الزمان سواء على أنشطة المجلس عامة أو فيما يتعلق باستدعاءات مسؤولي الحكومة تحديدا. بالأمس فقط فوجئت مثل غيري بتغطية صحيفة سعودية لوقائع جلسة مغلقة للمجلس وبتفصيل التفصيل كما يقال في الوقت الذي لم يكن مسموحا لوسائل الإعلام بحضور الجلسة التي كانت تناقش موضوعا من طبيعة حسّاسة محليا..!!وهذا يعني بكل بساطة،أن أساليب التحوّط والمحاذير التي تتبعها أمانة مجلس الشورى في علاقتها بأنشطة المجلس التشريعية والرقابية غير مجدية على الإطلاق مع التفجّر الوسائطي والتشظي المعلوماتي الذي لم يعد يصمد أمامه أنجع الأستار والحجب المؤسسية المتعارف عليها في ظروف سابقة!!ولئن جاز القول هنا إن المجلس غير مطالب بالتخلّي عن قناعاته المتحفّظة جدا في الانفتاح على النظام الإعلامي حتى مع موجة

> أن أساليب التحوّط والمحاذير التي تتبعها أمانة مجلس الشورى في علاقتها بأنشطة المجلس التشريعية والرقابية غير مجدية على الإطلاق مع التفجّر الوسائطي والتشظي المعلوماتي...

المعلوماتية هذه وسطوتها الجائرة في مجتمعنا اليوم،بل وغير معني بالاستجابة لضغوطات هذه الموجة المعلوماتية الجارفة،فإلى أي مدى هو ممكن للمجلس تجنّب تبعات الاختراقات الإعلامية غير المكشوفة والتي قد تحرج المجلس في الأوساط الشعبية والمؤسسية الحكومية وقد تشغل قياديه بالأخذ والرد مع ردود فعل جماهيرية أو مؤسسية مع كل تسريب أو تغطية محرّفة أو خارجة عن الفلترة إن صح القول من وقت لآخر؟!!فضريبة تصحيح ما يبث وما ينشر من موضوعات خاصة بالمجلس في وسائل الإعلام من المؤكد أنها باهظة مقابل ضريبة عمل النظام الإعلامي في النور وتحت سمع وبصر حراسة بوابة المجلس كما يقال،ولا مجال لمقارنة ذلك بمعيار الجهد والوقت واستنزاف موارد وطاقات الجهاز في الحالتين..

هذا يوصلنا بالتحديد للقناعة الآزلية بضرورة مراجعة مجلس الشورى لقائمة حساباته كجهاز وطني معني باستصدار السياسات العامة وبالرقابة على أداء المؤسسات الحكومية مواكبة لظروف التحوّل النوعي الرائنة في احتياجاتنا الشعبية والمؤسسية المتسارعة والتي يصعب إسقاطها أو التشكيك بوجودها والمضي في الأداء بمعايير فارطة من عمر المجلس..ومسائل الرأي العام والعلاقة بالنظام الإعلامي المحلي بمزيد من الانفتاح والاستثمار الذكي لها كأقنية مكتملة ومعاونة لتحقيق المجلس لأدواره الكبرى في تنمية مجتمع

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 2272
الصفحـات : 26 المسلسل : 155

المؤسسات..فالمجلس اليوم وهو يوشك على دخول السنة الثالثة من عمر دورته الرابعة لا يزال يراوح في مسألة الإعلام والرأي العام التي سبق وألزم نفسه منذ أكثر من عام بتخصيص جلسة عامة للتداول في السياسة الإعلامية للمجلس لكن لم يحن وقت التعاطي معها بعد..

المجلس كما سبق وكتبت هنا منذ ما يقارب العام،مطالب بالتحرّك في نطاق تنموي سياسي تحتاجه الذهنية الشعبية وتمليه توجّهات الدولة لمؤسسة الأداء الحكومي ومناخات التجارة العالمية المنافسة..وهو أمر غير متحقّق إلا بسياسة تصالحية تكاملية مع منظومة الإعلام والرأي العام في البلد بشكل منتج وواقعي وبعيدا عن التفكير النمطي الذي اعتاده المجلس منذ تأسيسه..فالنظام الإعلامي المحلي بحاجة لتطوير آليات أدائه في مسألة الإعلام النيابي وعمليات صياغة السياسات العامة في الدولة..وهذا يستلزم بالضرورة فتح المجلس أبوابه أمام الإعلام وتنشيط أقنيته المعطّلة في رصد نبض الشارع وقياس وتشكيل اتجاهات وثقافة الرأي العام الشعبي والنخبوي في البلد..فالمجلس عندما يستدعي مسؤولا حكوميا في جهة خدمية أو ترتبط بمصالح شعبية مباشرة أو غير مباشرة بمصالح واحتياجات مواطنين،أقول من الطبيعي ومن الضروري ألا يغفل المجلس عن استقصاء اتجاهات متلقي الخدمة ومواقفهم من خدمات الجهاز الحكومي وبشكل واقعي وموثّق إن لزم الأمر بأرقام وربما ببيانات إحصائية أو دراسات حالة يعدها المجلس مسبقا كواجب منزلي قبل المباشرة في استدعاء المسؤول..الجانب المغيّب هنا،والذي قد يبدو في نظري بالغ الأهمية في سياق الإعلام وعلاقته بالمساءلات النيابية لمسؤولي الدولة،يتمثّل ليس في ضعف الثقافة الإعلامية والشعبية بأدوار ووظائف مجلس الشورى التشريعية والرقابية وحسب،وإنما في انعدام التأثير والفاعلية لهذه المساءلات على تطوير العمل المؤسسي والسلوك القيادي المسؤول بسبب غياب المتابعة والطرح الإعلامي عنها..ووجود إعلام قادر على العمل مع المجلس في ممارسات مسألة كهذه لا يشكّك في نجاعتها وفاعليتها أحد ملم بأبسط ما يمكن للصحافة عمله في تصحيح مسارات العمل المؤسسي والسلوك القيادي في المجتمع والدلائل على ذلك أكثر من أن تحصى..ومسألة تهميش النظام الإعلامي بهذا الشكل من جانب المجلس لا يقلّل فحسب من جهود المجلس الجادة في الارتقاء بأحوالنا المؤسسية وبوعي الشارع بمسؤولياته الوطنية في مرحلة المشاركة الشعبية المتنامية في الشأن العام هنا،وإنما في هدر اقتصادي ومالي وتبديد لجهود وأدوات فاعلة جدا في تنمية البلد كالإعلام، وما يترتّب على ذلك من إبطاء وربما تعطيل لعمليات التغيير والتحوّل في دياكل وأداء الأجهزة الحكومية المرتبطة باحتياجات الناس الحياتية وبمصالح البلد الحيوية الأخرى..

الحقيقة التي لابد للمجلس وأعضائه مواجهتها عاجلا أو آجلا تتمثّل ليس في كونهم أصحاب دور سياسي مؤثر في واقع المجتمع والمواطن وضمن منظومة عمل الدولة التشريعي والرقابي لمداورة الشأن العام،وإنما كونهم مسؤولين اجتماعيا عن تنمية وتطوير واقعنا السياسي/الاجتماعي لمواكبة تحولاتنا وأسقف الوعي والمشاركة الشعبية المتنامية في حياتنا..وهذا كله من التعذّر بلوغه إلا إذا تخلى المجلس عن قيود الحالة الوظيفية وهاجس مواده النظامية،وواجه مسؤوليات الوطن وتحديات أحوالنا اليوم بتفكير قدر ما يحافظ على الثوابت بالقدر الذي يستجيب فيه لمتطلبات مرحلة الإصلاح الشامل التي يجاهد عبدالله بن عبدالعزيز من أجل إنجازها.

* كاتب سعودي
Twergy@alwatan.com.sa